رئيس الوزراء أكد ضرورة ترسية أجواء الثقة والطمأنينة لتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

خطة الحكومة: إطار متكامل لمراجعة رواتب القطاع العام

النواف: تمكين القطاع الخاص من تحقيق دوره تحت رقابة فعالة من الدولة

إرساء أجواء الثقة لتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية

أكد رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف ضرورة أن يمكّن القطاع الخاص من تحقيق دوره تحت رقابة فعالة من الدولة تعي جيداً كيف توجهه نحو أمثل قطاعات التنمية المستدامة، مشددا على الدولة أن ترسي أجواء الثقة والطمأنينة لتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وأضاف في افتتاح برنامج عمل الحكومة أن البرنامج لم يغفل عن تلمس الحاجات الاجتماعية والحياتية الأساسية.

وقال النواف "إن الحكومة إذ تؤكد على احترامها للدستور ومديد التعاون مع مجلس الأمة لكل ما فيه الخير والرفعة للوطن والمواطن، فإنها ترى بأن جدوى النهج الديمقراطي لا تتحقق إلا بوحدة أبناء الكويت على كلمة سواء ورؤية جامعة وحرص صادق على العمل المشترك لتعزيز أمن واستقرار ورخاء بلدنا".

وأضاف "وإعمالاً للمادة 98 من الدستور والتي تنص على أن "تتقدم كل وزارة فور تشكيلها ببرنامجها إلى مجلس الأمة، وللمجلس أن يبدي ما يراه ملاحظات بصدد هذا البرنامج" فإن الحكومة يسرها أن تقدم برنامج عملها هذا بنموذج جديد تقدم فيه أعمالها على شكل مشاريع ذات قيمة مضافة قابلة للقياس ولها جدول زمني محدد يسهل متابعة تنفيذها".

وتابع "هذا وإن كان البرنامج قد أبرز بعض المشاريع الاقتصادية والتنموية التي تهدف لمواجهة الكثير من التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني بشكل عام والمالية العامة للدولة بشكل خاص، إلا أنه لم يغفل عن تلمس الحاجات الاجتماعية والحياتية الأساسية للمواطن،وتقديم مشاريع واضحة المعالم لمعالجة القضايا السكنية، والتعليمية، والصحية، والترفيهية وغيرها.

وزاد" وإننا إذ نرى في برنامج عمل الحكومة وثيقة تعاون وشراكة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فإننا نقدمه أيضا كبرنامج شراكات مع جميع مقومات المجتمع، ومنها القطاع الخاص الذي لا بد أن يضطلع بدوره في تحقيق النمو المستدام وخلق الوظائف المنتجة للمواطنين.

وقال "وعليه، فيجب أن يمكن القطاع الخاص من تحقيق دوره تحت رقابة فعالة من الدولة تعي جيداً كيف توجهه نحو أمثل قطاعات التنمية المستدامة وتزيل تشوهاته وتعالج مكامن الخلل فيه، وعلى الدولة في ذات الوقت أن ترسي أجواء الثقة والطمأنينة لتشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية".

وأضاف" كما يهدف برنامج عمل الحكومة إلى العديد من الإصلاحات كالتأكيد على نزاهة العملية الانتخابية من خلال إنشاء مفوضية مستقلة للا نتخا با ت ، وغيرها من المشاريع الهامة".

وختم النواف كلمته مبتهلا إلى الله سبحانه أن يعيننا جميعا على البر بقسمنا وأن يعمنا بعنايته وتوفيقه ويلهمنا السداد والرشاد للقيام بأعباء المسئولية على الوجه الأكمل وأن يحفظ حضرة صاحب السمو أمير البلاد وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله ورعاهما والكويت الغالية وأهلها الكرام وأن يديم علينا نعمة الأمن والأمان والاستقرار ومزيداً من الرفعة والرخاء.والله ولي التوفيق"

وشمل برنامج عمل الحكومة وضع إطار متكامل لمراجعة رواتب القطاع العام عبر تحديث دراسة البديل الاستراتيجي، بما يتناسب مع الجدارة والإنتاجية مع تحفيز التوجه نحو العمل في القطاع الخاص لترشيد التكلفة على المالية العامة للدولة.

كما يتضمن البرنامج 30 متطلباً تشريعياً لتنفيذه، إضافة إلى أنه يشمل 13 مشروعاً لرفع تصنيف الكويت تعليمياً و9 لرفع تصنيف الصحة، و15 مشروعا للارتقاء بجودة حياة المواطن وتعزيز رفاهيته، إضافة إلى 36 مشروعاً صالحة لمشاركة القطاع الخاص والاكتتابات العامة.

كما شمل تدشين منصة مركزية معيارية للمشتريات الحكومية وربط كافة الجهات الحكومية بها لضمان أفضل الأسعار والاستفادة من ميزة الشراء الجماعي، وإقرار سقوف للمصروفات العامة للفترة متوسطة الأجل ضمن الميزانيات تكون وفق أطر تقديرية حصيفة، إضافة إلى إعداد إطار عام لإعادة هيكلة نموذج الدعوم باتجاه تحقيق المزيد من العدالة والشفافية والكفاءة مع توجيهه للفئات الأكثر احتياجاً إصدار إطار عام لمعالجة أسس نظام التأمين التقاعدي بكافة مجالاته التنظيمية يهدف للقضاء على العجز الاكتواري وتحسين الأداء المالي للمؤسسة لضمان استدامتها واستقلاليتها عن المالية العامة للدولة.

كما شمل إصدار إطار عام لمراجعة وإعادة تسعير أملاك الدولة العقارية بشكل دوري يراعي أسس العدالة ومعدلات الإنتاجية، وتدشين آلية تسعير للخدمات العامة والرسوم والمخالفات (تُطوّر وتجدد بشكل دوري)، وإصدار إطار عام للضريبة على الشركات بما يتضمنه من متطلبات تشريعية وآليات تنفيذية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وإقرار قانون الدين العام والإطار المنظّم له مع ربطه بمشاريع ذات قيمة اقتصادية مضافة.

وتضمن البرنامج افتتاح مبنى مطار الكويت الدولي الجديد T2 وتشغيله من خلال إدارة مطارات بأسس عالمية، وتدشين مشروع الربط السككي الخليجي المشترك وتجهيز محطات قطار في النويصيب والشدادية، وكذلك افتتاح مدينة الكويت للشحن الجوي بالشراكة مع مشغل عالمي.

كما تضمن تدشين خط السكة الحديدية بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية مع تطوير بنى تحتية سياحية ولوجستية بالمنطقة المحيطة واستكمال تطوير وإنشاء وتشغيل مشروع ميناء مبارك الكبير من خلال شراكات عالمية، وزيادة الطاقة الاستيعابية لحركة النقل الجوي من 240،000 إلى 650،000 رحلة هبوط وإقلاع بشكل تدريجي من خلال تطوير 3 مدارج في مطار الكويت الدولي.

وفيما يتعلق بقطاع الطاقة تضمن البرنامج رفع إنتاج الغاز الحر (بما لا يشمل المنطقة المقسومة) من 521 مليون قدم مكعب يوميًا إلى 930 مليون قدم مكعب يوميًا، وتجهيز البنية التحتية المتكاملة لحقل الدرة البحري.

وفيما يخص المشروعات الاقتصادية تضمن البرنامج تدشين المنطقة الاقتصادية الشمالية ومنطقة العبدلي الاقتصادية الخاصة وتخصيص مشروع محطة الشعيبة الشمالية لتوليد الطاقة الكهربائية وتقطير المياه.

وشمل البرنامج تأسيس شركة بريد الكويت وشركة لإدارة شبكات الاتصالات الثابتة والألياف الضوئية وإطلاق المشروع الوطني الشامل للتحول الرقمي، وإصدار الاستراتيجية الوطنية للخصخصة ووضع إطار عام يستهدف تأهيل 6 مشاريع للشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل سنوي، وكذلك إنشاء هيئة عامة لإدارة واستثمار أملاك الدولة العقارية، إضافة إلى تدشين إطار وطني للتكويت وإطلاق إطار شامل لإعادة هيكلة الهيئات الحكومية العامة.

وتضمن البرنامج إصدار قانون التمويل العقاري وتوزيع 15،094 قطعة أرض سكنية في «جنوب سعد العبدالله» و«جنوب القيروان»، وتجهيز 1036 قسيمة للتوزيع على القطاعات ذات الأولوية في الشداديه الصناعية وكذلك تدشين مشروع صبحان بـ 96 قسيمة صناعية خاصة بتوطين الصناعات الغذائية، غضافة إلى إطلاق قسائم المشروعات الصغيرة في ميناء عبدالله بـ 350 قسيمة.

وتضمن عمل الحكومة 15 برنامجا بواقع 4 في محور «استقرار المالية العام» و2 في كل من «الأجندة الاقتصادية» و«خلق فرص العمل» و«حكومة منتجة» و5 في «رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي».

- المحور الأول: استقرار المالية العامة
  - برنامج تطوير الإدارة المالية للدولة
  - برنامج التحكم في المصروفات
  - برنامج زيادة وتنويع إيرادات الدولة
  - برنامج إدارة السيولة والتمويل
- المحور الثاني: الأجندة الاقتصادية
  - برنامج تطوير وتعزيز القطاعات ذات الأولوية قطاع السياحة والترفيه وقطاع النقل والمواصلات والخدمات اللوجستية، وقطاع الإسكان وقطاع الاتصالات والتكنولوجيا وقطاع الخدمات المالية وقطاع النفط والبتروكيماويات وقطاع الطاقة المتجددة
  - برنامج ممكنات النمو الاقتصادي المستدام
- المحور الثالث: خلق فرص العمل وبناء القدرات
  - برنامج تأهيل المواطنين للعمل في القطاع الخاص
  - برنامج رفع إنتاجية موظفي الدولة
- المحور الرابع: رفاه مستدام ورأس مال بشري قوي
  - برنامج ضمان الرفاه المسؤول وتعزيز التماسك الاجتماعي
  - برنامج مدن مستدامة وبنية تحتية متطورة
  - برنامج نظام تعليم قوى ومجتمع منتج للمعرفة
  - برنامج الاستثمار في الشباب والرياضة والثقافة
  - برنامج رعاية صحية متقدمة
- المحور الخامس: حكومة منتجة
  - برنامج تعزيز الحوكمة والهيكل التنظيمي والقدرات
  - برنامج إنشاء حكومة إلكترونية ممكنة بواسطة التكنولوجيا

سمو الشيخ أحمد النواف

تلمس الحاجات الاجتماعية والحياتية الأساسية للمواطنوتقديم مشاريع واضحة المعالم

الحكومة تحترم الدستور وتمد يد التعاون مع مجلس الأمة لخير للوطن والمواطن

جدوى النهج الديمقراطي لا تتحقق إلا بوحدة أبناء الكويت على كلمة سواء ورؤية جامعة

التأكيد على نزاهة العملية الانتخابية من خلال إنشاء مفوضية مستقلة للانتخابات

أعاننا الله جميعا على البر بقسمنا وأن يعمنا بعنايته وتوفيقه ويلهمنا السداد والرشاد

برنامج عمل الحكومة